

على مستوى الولوج المنصف للجنسين للحقوق الاجتماعية



قام قطاع التربية والتكوين بوضع إطار لمأسسة المساواة بين الجنسين، تعزيزاً للقدرة المؤسساتية للقطاع، وهو ما أدى إلى ارتفاع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الابتدائي ب 7%، حيث انتقل من 0.84 إلى 0.91 من 2000 إلى 2013.

فيما ارتفع المؤشر في التعليم الإعدادي والثانوي ب 4 نقط منتقلا من 0.75 إلى 0.79 وفي التعليم الثانوي التأهيلي وطنيا من 0.85 إلى 0.92.

لكن نسبة الهدر المدرسي للفتيات في التعليم الابتدائي لا تزال مرتفعة (2.7%) بارتفاع ب 1.5 نقطة مئوية مقارنة مع الفتيان. وتظل مرتفعة كذلك في التعليم الثانوي التأهيلي، رغم التراجع الملحوظ ما بين 2010 و 2013 حيث انتقلت من 11.4% إلى 8.4%

وتظل النساء أكثر عرضة لآفة الأمية، رغم التحسن الحاصل في المؤشرات، الدالة على نسبة عامة حوالي 37%، فيما تصل في الوسط القروي إلى 55%، مقابل 25% للرجال.

وجدير بالذكر أن التكافؤ بين الجنسين في الولوج إلى التعليم العالي قد تحقق في بعض الشعب، خاصة في طب الأسنان (74%) وفي شعب التجارة والتسيير (63%).

وبخصوص الولوج إلى الخدمات الصحية، عرفت وفيات الأمهات انخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث سجلت 112 لكل 100000 ولادة حية سنة 2010 بتراجع بلغ 50.7% مقارنة مع 2004 مع فوارق هامة بين المجالين الحضري والقروي (73 / 148)، فيما تقلصت وفيات الأطفال أقل من سنة بنسبة 28%.

وبخصوص الولوج إلى السكن اللائق، أسفر برنامج دعم السكن الاجتماعي على استفادة 362.319 أسرة من مشاريع محاربة السكن الغير اللائق لتتخفف بذلك نسبة الساكنة الحضرية التي تقيم في دور الصفيح من 8.2% سنة 2004 إلى 3% سنة 2013.

وبالنسبة للولوج إلى البنيات التحتية الأساسية، تشير أرقام برامج الكهرباء القروية وتزويد العالم القروي بالماء الشروب إلى تقلص في الخصاص في المناطق القروية، كما تعزز البرنامج الوطني للطرق القروية بنسبة 74% سنة 2012.

كما تعززت تمثيلية النساء ضمن هياكل الحكامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرتفعة من 12% سنة 2005 إلى 20% سنة 2012. فيما استفادت حوالي 1.5 مليون امرأة من 29.000 مشروع.